كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية.
قسم التاريخ
السنة الثالثة ليسانس.
المادة: تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962.
الاستاذ: د. مكاوي محمد.
البريد الالكتروني: mohamed.mekkaoui@univ-tlemcen.dz
المحاضرة: 01

# عنوان المحاضرة: الأوضاع السياسية في الجزائر قبل انطلاق الثورة.

**تقديم:**

من المعلوم ان الثورة قادتها جبهة التحرير الوطني هذا التنظيم الذي يعتبر استمرار للتيار الاستقلالي الذي ظهر مع نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هذه الحركة التي عرفت عدّة أزمات وخلافات منذ تأسيسها سنة 1946، مهّدت لظهور الأزمة الكبرى ولعل أهمها:

**أزمة الأمين دباغين:** يمكن تلخيص هذه الأزمة، في رفض الأمين دباغين المسار الجديد الّذي رسمه مصالي الحاج للحركة سنة 1947، والقائم على المشاركة في الانتخابات، وعدم انتظامه والتزامه بقرارات الحركة، وعدم دفع ما يتقاضاه من المجلس الفرنسي، باعتباره ممثلاً عن حركة الانتصار لصالح الحزب، مثل بقية النّواب، وانتهت بانسحابه من حركة الانتصار سنة 1949

**والأزمة البربرية:** تزامنت هذه الأزمة مع أزمة الأمين دباغين، وتتلخّص في أن مجموعة من الشباب منطقة القبائل، الّذين انضمّوا إلى التّيار الاستقلالي خلال الحرب العالميّة الثانيّة، وعلى رأسهم علي عيمش، وواعلي بناي وعمر أوصديق وغيرهم، انكبّوا على الدراسة والبحث في التاريخ البربري معتمدين في معارفهم على منظّري إفريقيا اللّاتينية، وتوصّلوا إلى نتائج من زاوية معادية للعرب، والظاهر أنها أزمة من نتائج السّياسة الاستعماريّة القائمة على فرق تسد، والتي كانت تردّد دائما أن سكان منطقة القبائل من أصل أوربي وبالضّبط من جنس روماني، وحاولوا الاستدلال على ذلك بصفات خلقية بيولوجيّة، وهذا ما كان يتعارض مع طرح الحركة القائم على أنّ الجزائر أمّة تنتمي للأمّة العربيّة الإسلامية، وأسس هؤلاء الشباب حزباً داخل الحركة عرف بحزب الشّعب القبائلي(p.p.k)، وانتهت هذه الأزمة بطرد المناضلين المتورّطين في هذه الأزمة من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتغير قائد المنظّمة الخاصة حسين آيت أحمد بأحمد بن بلة سنة 1949

**اكتشاف المنظّمة الخاصّة:** يعد اكتشاف المنظمة الخاصة وعدم تبني قيادة حركة الانتصار للقضية ومطالبتها لعناصرها بإخفاء السلاح وانتظار الاوامر نكسة لدى بعض عناصر هذا التنظيم وانجر عليه من انعكاسات سلبية مسّت حركة الانتصار للحريات الدّيمقراطية.

**الأزمة ما بين المصاليين والمركزيين:**

بعد توقيف مصالي عقب أحداث شلف في 14 ماي 1952 ونقله إلى مدينة نيور الفرنسيّة، بدأ الخلاف يظهر بين مصالي الحاج واللّجنة المركزيّة، فبعد انعقاد مؤتمر الحزب في أيام 4 ،5، 6 أفريل 1953، حيث لم يتمكن مولاي مرباح النّاطق باسم مصالي من قراءة نصف رسالة هذا الأخير، إلّا بعد مساومة صعبة مع اللّجنة المركزية، وقام جزء من اللّجنة المركزيّة، وهم سيد علي

عبد الحميد وحسين لحول وعبد الرحمن كيوان بتشكيل لجنة مركزية جديدة على مقاسهم، وتخلّصوا من المناضلين القدماء في التّيار الاستقلالي، مثل عبد الله فيلالي وممشاوي محمد وبوجريدة عمار ومستاري محمد، وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات أهمّها:

– النّظام السّياسي الّذي يسود الجزائر المستقلة: وتمّ الاتفاق بالإجماع على النّظام الجمهوري.

– في المجال السّياسي والإيديولوجي: الشّعب هو مصدر السيادة " الدولة من الشّعب وإلى الشّعب"، مما يقتضي بالضرورة إجراء انتخابات حرّة لتعيين مجلس وطني تأسيسي كامل السيادة.

– في المجال الاقتصادي والاجتماعي: أوصى المؤتمر بإصلاح الزراعة والصناعة، الّتي تعتمد على الموارد الطبيعية للبلاد، وتأميم الوسائل الكبرى للإنتاج.

– في المجال الثّقافي والدّيني: التأكيد على الارتباط بالثّقافة العربيّة الإسلاميّة، واحترام المعتقدات الدّينية الأجنبية في البلاد وفقا لروح التسامح الاسلامي.

– وفيما يتعلق بالأقلّية الفرنسيّة: اعترف المؤتمر لتلك الأقليّات بحق المواطنة في الجزائر.

بالإضافة إلى توصيات أخرى تمثلت في مكافحة القمع، ودعم الوحدة الوطنيّة، وتأطير النساء والعمّال وتكوين الإطارات، وعلى الصّعيد الخارجي، أكد المؤتمر حياده من الحرب الباردة ودعمه لحركات التحرر في آسيا.

ومن أهم الأسباب الّتي عمّقت الأزمة بين المصاليّين والمركزيين مسألة الاتّحاد مع الحركات الوطنيّة الأخرى، حيث دخلت اللّجنة المركزية في تحالفات في القوائم الانتخابية في 26 أفريل و03ماي 1953 الخاصة بالبلدية مع الحزب الشّيوعي الجزائري والاتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري في شكل قوائم مستقلّة لا تحمل أسماء هذه الحركات دون استشارة أو علم مصالي الحاج رئيس الحزب، وتخلّت الحركة عن برنامجها السياسي ولم تسمح للمؤتمرات المحلية في اختيار المرشحين، وفاز في هذه الانتخابات العديد من المناضلين في حركة الانتصار ومنهم قائمة عبد الرّحمن كيوان في مدينة الجزائر.

ويشير الباحث رابح بلعيد إلى نقطة جوهرية في الخلاف، والمتمثلة في العلاقة الّتي ربطت حسين لحول وعبد الرحمن كيوان مع حاكم بلدية الجزائر العاصمة جاك شوفالييه Jacques Chevallier ، الّذي اتفق معهم على القيام بمجموعة من الإصلاحات والتكفل بالمشاكل الاجتماعية للجزائريين، مقابل التزامهم بعدم معارضة ما يتم اقتراحه من مشاريع في بلدية الجزائر مثل ميزانية البلدية، وعدم الإخلال بالأمن وهو ما يفسّر سكوت اللّجنة المركزية على الجرائم الاستعماريّة في حق المتظاهرين في باريس يوم 14 جويلية 1953 وسقوط ستة قتلى من أنصار الحركة.

ويشير بن يوسف بن خدة إلى أن اللّجنة المركزية ونوابها انتهجوا سياسة التعاون مع النواب الأوربيين في البلدية بهدف تحقيق انجازات ملموسة للجزائريين، مثل الشّغل والتّعليم والسّكن، وقرّرت اللّجنة المركزيّة المشاركة في تسير البلدية، ومناقشة الميزانية والتّصويت عليها، وعرفت تلك السياسة انطلاقة مميزة مع رئيس بلدية الجزائر جاك شوفالييه، وهو ما عارضه مصالي الحاج واعتبره تعاوناً مع الاستعمار الجديد.

وبعد عزل اتباع مصالي الحاج من اللّجنة المركزيّة، ثمّ المكتب الإداري في اجتماع اللّجنة المركزية يوم 04و05جويلية 1953، توجه بن يوسف بن خدة يوم 12و13جويلية1953، لمقابلة مصالي الحاج في منفاه في نيور، ومناقشة قرارات الاجتماع وقضايا متعلقة بنشاط الحركة، لكن مصالي لم يبد موقفاً واضحاً، مما اضطر بن يوسف بن خدة للعودة للقائه مرّة أخرى، وكان ذلك من 21 -23 أوت 1953، لكن مصالي الحاج طلب منه ترك جدول الأعمال لدراسته بعناية ثمّ يبدي رأيه، وفي 2 سبتمبر 1953، زار مولاي مرباح مصالي الحاج وعاد بوثيقة تحمل عنوان مذكّرة مصالي الحاج، وجه فيها انتقادات للّجنة المركزية، وسحب الثّقة من أمينها العام بن يوسف بن خدة، وطالب بمنحه السّلطة المطلقة.

وللردّ على مطالب مصالي الحاج اجتمعت اللّجنة المركزيّة من 12إلى 15سبتمبر1953، ورفضت مطالب مصالي بحصوله على السّلطة المطلقة، وسحب الثّقة من بن يوسف بن خدة وأرسلت 02 أكتوبر1953 وفداً للقاء مصالي لتفاهم معه حول نقاط الخلاف لكنّه رفض مقابلتهم، وفي 27 ديسمبر1953، أعد مصالي الحاج ومولاي مرباح وعبد الله فيلالي رسالته لفدراليّة الحزب في فرنسا لتعريف المناضلين بالخلاف القائم بين مصالي الحاج واللّجنة المركزية وقرأها عبد الله فيلالي، وبالتالي طرحت القضيّة على القاعدة، وعرف المناضلون الأزمة القائمة بين مصالي واللّجنة المركزية.

انقسم المناضلون في حركة الانتصار للحريات الدّيمقراطية إلى مجموعتين، الأولى تابعة لمصالي الحاج وعرفوا بالمصاليّين، والثّانية تابعة للجنة المركزية عرفوا بالمركزيّين، وانتشر هذا الانقسام في كامل ربوع الجزائر وفرنسا، وقام عبد الله فيلالي بحملة جال فيها جل المدن في فرنسا والجزائر، وطلب من المناضلين عدم الاعتراف باللّجنة المركزية وهيئاتها، واستقبل مصالي العديد من المناضلين وكلّف هيئة عرفت بلجنة الانقاذ العامّة لاستدراك الوضع .

وفي أفريل1954 أمر مصالي الحاج أمناء المال في الفروع أن يصبوا الأموال الّتي في حوزتهم في حساب مصرفي، يراقبه هو في فرنسا، وردّت اللّجنة المركزيّة فورا بإعطاء أمر للفروع مفاده تجميد الاشتراكات، وهنا بدأ التأثير المباشر للأزمة على المناضلين في القاعدة.

ثم عقد المصاليون مؤتمرا استثنائيّاً من 14 إلى16 جويلية1954 في هورنو Hornu ببلجيكا، قدم فيه مصالي تقريراً مفصّلاً عن الأزمة، الّتي عصفت بالحزب وجذورها، وشارك فيه أكثر من 300 مناضل، نذكر منهم على سبيل المثال محمد قنانش وممشاوي محمد، وسونا مصطفى، وخرج المؤتمر بقرارات تمثلت خاصّة في حل اللّجنة المركزيّة، وإعطاء الصلاحيّات الكاملة لمصالي الحاج واعتباره رئيسا للحزب مدى الحياة، والعودة بالحركة إلى طابعها الثّوري مثلما كانت موجودة على عهد نجم شمال افريقيا وحزب الشّعب الجزائري، بالإضافة إلى دعم حركات التّحرر في تونس والمغرب الأقصى.

وبعد هذا المؤتمر أعطى المصاليون الأوامر لمحمد ممشاوي للإشراف على مهمة إعادة تنظيم الفروع في الجزائر، ومصطفى اسطنبولي للإشراف على تنظيم المنظّمة شبه العسكرية من أجل الاستعداد للعمل المسلح، كما أعطيت تعليمات للمناضلين على الحدود الجزائريّة المغربيّة من أجل إيواء الوطنيّين المغاربة طالبي اللّجوء.

أمّا اللّجنة المركزية فردّت بعقد اجتماع 13-16 أوت 1954 في مدينة الجزائر، وخرجت بمجموعة من القرارات تمثلت في التّنديد بالمؤتمر الّذي عقده المصاليون في هرونو، وتجريد مصالي الحاج وأحمد مزغنة ومولاي مرباح من كل المهام داخل الحزب،

ورفض الاتهامات الموجّهة إليهم من مصالي الحاج، والتأكيد على السياسة العامّة المسطرة من قبل المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الدّيمقراطية أفريل 1953.

**الخاتمة:**

من خلال ما سبق نستنتج أن الأزمة بين المصاليين والمركزيين أثّرت كثيراً على التّيار الاستقلالي وأفقدته الكثير في مساره النّضالي، خاصة بعدما أُعلمت القاعدة بهذا الخلاف، مما عمّقه أكثر فأكثر، وأوصله لطريق مسدود، وخلال هذا الصّراع الّذي كان داميا في بعض المناطق الجزائريّة، ظهر جناح أخر تزعّمه عناصر المنظّمة الخاصّة، وأسّسوا تنظيماً عرف باللّجنة الثّورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954، بهدف جمع أكبر عدد ممكن من المناضلين القدماء في المنظّمة الخاصّة، وتجاوز الأزمة والتحوّل نحو العمل المسلح.

**الهوامش:**


- عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسّياسي من خلال مذكّرات معاصرة، ج3، ط1، منشورات السّائحي، الجزائر 2010.
- محمد حربي، جبهة التّحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة : كميل قيصر داغر، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.
- لمحمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح ، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007
- مومن العمري ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ط2، دار الشاطبية، الجزائر2012.
- رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954 دراسة ووثائق غير منشورة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2015.
- بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنيّة الجزائريّة(1898-1974)، ترجمة : الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذّكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.